التنمية البشرية المستدامة والحكم الصالح

أ. د. هلال ادريس الحيالي أ. م. د. طه يونس حمادي
ياسمين الحيالي / مدرس مساعد

مستخلص البحث

مر مفهوم التنمية بتطورات عديدة وقد اهتم ذكر اقتصاد التنمية الرأسمالي بكيفية زيادة الدخل القومي ثم ظهر بعد ذلك مفهوم أخر هو مفهوم الحاجات الأساسية ولكن تطبيق هذا المفهوم يتطلب كلفة اقتصادية عالية في ظل ضغط النمو السكاني في البلدان النامية أضف الى ذلك الضغوط المتزايدة من قبل المؤسسات الدولية على هذه البلدان لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي أدت الى تخفيض الإنفاق العام مما زاد في صعوبة تطبيق مفهوم الحاجات الأساسية الأمر الذي أدى الى إيجاد مفهوم جديد للتنمية يهتم بالموارد الاقتصادية والمحافظة على البيئة.

إن تخفيض هذا النوع من التنمية الاقتصادية يتطلب أمور عديدة تتعلق بدور الدولة وهو ما يطلق عليه بـ "مفهوم التنمية البشرية المستدامة والحكم الصالح" الذي يتضمن سيادة الديمقراطية وحكم القانون ومشاركة الناس في صنع القرارات التي تتعلق بحياتهم، وقد استوعب المفهوم الأخير كل ذلك إذ انه ينطوي على عدد من المكونات، منها العدل والإنتاجية والاستدامة والمشاركة وهي مكونات أساسية للتنمية المستدامة.

تهدف الدراسة إلى تحليل مضمون هذا المفهوم ومعرفة مدى قدرته على تلبية حاجات شعوب البلدان النامية. وينطلق من فرضية مفادها "التنمية البشرية المستدامة قد لا تساعد على تحقيق أهداف البلدان النامية إلا إذا كانت جزءاً من إستراتيجية شاملة".

إن النتيجة التي توصلت إليها الدراسة جاءت متفقة مع فرضية البحث.

المقدمة

مر الفكر الاقتصادي التنموي بتحولات كبيرة أفضت الى سوق مفاهيم جديدة محاولة منه لتطويع أدوات العلوم الاجتماعية بالشكل الذي يتواءم مع خصائص وسمات الاقتصاد النامي، بعد أن اثبت الواقع إن أعمام نماذج تنموية لاقت النجاح في البلدان المتقدمة اقتصاديا هي مسألة غير علمية وغير واقعية لعدم انطباقها على واقع وظروف الاقتصاد النامي، فضلا عن ذلك فان ظهور البعد الإنساني في عملية التنمية الاقتصادية فرض نفسه عمليا على تلك المفاهيم الجديدة بعد التحولات العديدة التي شهدها العالم منذ الربع الأخير من القرن الماضي.

لقد اهتم فكر اقتصاد التنمية الرأسمالي والى حد قريب بكيفية توليد الزيادة في الدخل القومي متجاهلاً المفاهيم الاجتماعية التي يجب ان تنطوي عليها عملية التنمية الاقتصادية، معتمدا في ذلك على الأثر التساقطي للنمو، وما يمكن أن يفرزه من منافع على السكان وعلى وفق إليه السوق، والذي لم يثبت الواقع صحته، مما أدى الى تهميش شرائح واسعة من السكان في هذه البلدان، وزاد من فقر الفقراء بدلا أن يعوضهم من سنوات الحرمان التي عانوا منها.

في السبعينات من القرن الماضي شهد العالم ولادة منهج التنمية الذي عرف بمنهج الحاجات الأساسية بمبادرة من منظمة العمل الدولية إلا أن توفير الحاجات الأساسية وبما تتصف به من كلفة اقتصادية عالية في ظل ارتفاع النمو السكاني من جهة ونقص المعونات الدولية والتمويل من جهة ثانية فضلا عن الضغوط المتولدة من المنظمات الدولية لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، التي حتمت تخفيض الإنفاق العام لاسيما النفقات الاجتماعية في هذه البلدان جعل نجاح هذا المنهج شبه مستحيلا.

وعلى وفق ما تقدم أنفاً كان من الضروري سوق مفاهيم جديدة لا تراعي الحاجات الأساسية للسكان وحسب إنما ضرورة أخذها البعد المستقبلي بتوكيدها ضرورة المحافظة على الموارد الاقتصادية وعدم استنزافها من قبل الجيل الحالي مع التوكيد قابلية الاستمرار والتجديد فيها.

كما وكان من الضروري لهذه المفاهيم إن تستوعب البعد البيئي (الايكولوجي) عن طريق المحافظة على البيئة، فضلا عن ذلك كله بات من الضروري لهذه المفاهيم أن تستوعب حق المرأة والطفل.

إن تحقيق هذا النوع من التنمية يتطلب جملة اشتراطات تتعلق بطبيعة ودور الدولة في هذه العملية وهو ما يطلق عليه الحكم الصالح الذي يتضمن ضرورة الاستقرار السياسي والتداول السلمي للسلطة وسيادة الديمقراطية، وحكم القانون، والمشاركة الجادة من الناس في صنع وتنفيذ القرارات المتعلقة بحياتهم.

لقد تم استيعاب ذلك كله في مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي تضمن أربع مكونات أساسية هي الإنصاف، والإنتاجية، والاستدامة، والمشاركة، وعدت هذه المكونات معايير لسياسة التنمية المستهدفة وأهداف يجب تحقيقها إذا ما أريد لتلك السياسة أن تحقق النجاح المرغوب.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كون النموذجات التي سوقت التنمية الاقتصادية للبلدان النامية لم تحقق النجاح المطلوب، مما واجه فكر التنمية الرأسمالي تحديا كبيرا لاسيما في عقود التنمية المفقودة التي شهدها العالم النامي، مما اضطره الى سوق مفاهيم جديدة تحاول استيعاب طبيعة وظروف هذه البلدان وعرف هذا المنهج الجديد بالتنمية البشرية المستدامة، لذا كان من الضروري التعرف على ماهية واشتراطات هذا المسار الجديد.

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على واقع التنمية البشرية المستدامة ومدى قدرة هذا المفهوم الجديد على تلبية حاجات شعوب البلدان النامية.

فرضية البحث

يفترض البحث على الرغم من أهمية هذه المفاهيم الجديدة (التنمية البشرية المستدامة) وما تتضمنه من معاني وأهداف قد تساعد البلدان النامية، إلا أنها ودون أن تكون جزء من ستراتيجية تنمية شاملة، غير قادرة على تحقيق الأهداف المتوخاة منها.

أولا: التنمية البشرية المستدامة

أثير مفهوم التنمية البشرية المستدامة بعد سلسلة من التطورات المفاهيمية بدأت عندما سوق الاقتصادي فيشر Fisher مفهوم رأس المال البشري في كتابه الموسوم "طبيعة رأس المال والدخل" ثم طوي النسيان هذا المفهوم استنادا الى مفاهيم السوق والياته ودور جهاز الأسعار في تخصيص الموارد.وانصب اهتمام الاقتصاديين والى حد قريب بكيفية توليد الزيادة في الدخل القومي من خلال الاعتماد على معايير كمية، أما المفاهيم الاجتماعية التي تنطوي عليها عملية التنمية الاقتصادية فلم تكن حاضرة في طروحاتهم بل وكانت ضبابية في اغلب الأحيان، وشهدت مدد من المد والجزر تبعا لمراحل نمو وتطور النظام الرأسمالي العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية وتأثيرها، وكان اقتصاد التنمية منذ بواكيره الأولى معني بالإثراء المادي بتوسيع حجم الإنتاج، وكان الاعتقاد السائد، إن هناك علاقة ترابطية بين زيادة الإنتاج وانخفاض الفقر، وان التركيز على النمو كاف لتحقيق هدف التنمية، وبين الاقتصادي ارثر لويس بأن "النمو الاقتصادي مرغوب وأن أثاره ستؤدي الى أحداث زيادة كبيرة في المستويات المادية للناس"[1].

وقد مر فكر التنمية الرأسمالي بتحولات كبيره أفضت الى ظهور مفاهيم خاصة في النمو والتنمية، وصولاً الى مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي أعاد الاعتبار الى الجانب الإنساني الذي أغفلته نظريات النمو والتنمية الرأسمالية في السنوات الماضية، إن تحول اهتمام الفكر الاقتصادي نحو هذا المفهوم هي محاولة لتطويع أدوات العلوم والتحليل الاقتصادي لبلورة نظريات للتنمية تتوائم مع خصائص الواقع الاقتصادي للبلدان النامية، وإذا كان فكر التنمية الرأسمالي أبان رواجه لم يستطع أن يطوع أدواته، فأنه بات يواجه تحدي كبير نتيجة قصوره عن فهم طبيعة واتجاهات التحولات الحادة التي شهدتها هذه البلدان لا سيما بعد المرحلة الجديدة التي يمر بها النظام الرأسمالي العالمي المتمثلة بالعولمة وتأثيرها في البلدان

النامية في ظل فشل نماذج تنموية مستنسخة لا تنطبق مع واقع مخالف لبيئة نشوئها، بالمقابل فأن بعض دعاة فكر التنمية الاشتراكي حاولوا احتواء مفهوم التنمية للبلدان النامية في جدلية التبادل اللامتكافيء وإقحام مفاهيمها في آليات التجارة الدولية من خلال التراكم الرأسمالي المادي، مع غياب أي برنامج متكافئ في تراكم رأس المال البشري. بعد ظهور البعد الإنساني في فكر التنمية في تلك المرحلة والذي سوقة الاقتصادي باران ومن ثم ميردال[2] تمت ولادة جديدة لهذه المفاهيم وانتقل الاهتمام من عملية النمو الاقتصادي والأثر التساقطي للنمو (ما يفرزه من منافع على السكان على وفق إلية السوق) الى الاهتمام بالجوانب المتعلقة بالفقر وأسبابه ونتائجه، مما أثر بشكل ايجابي في ظهور طروحات ومفاهيم تنمية حاولت إيجاد مؤشرات ومعايير لتوضيح مفهوم الفقر أسبابه وإمكانية إزالته، ومن ثم طورت تلك المناهج والمفاهيم لتنتقل الى مفهوم الحاجات الأساسية المثار من منظمة العمل الدولية والذي يتعلق بجعل تلك الحاجات احد المعايير لنجاح عملية التنمية الاقتصادية، يتلخص جوهر هذا المنهج بضرورة قيام ألدوله بتوفير الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم فضلاً عن البنى التحتية، وعلى الرغم من ان هذا العقد شهد تحسناً نسبياً في المؤشرات الاقتصادية تمثل في نمو حقيقي حققته العديد من الدول الا ان عقد الثمانينات كان مخيب للآمال، وعد عقد التنمية المفقودة اذ شهدت العديد من البلدان النامية العديد من الصعوبات على مستوى الاقتصاد الكلي فضلا عن أزمة المديونية، إن تعطل النمو الاقتصادي ونقص التمويل والمعونات الدولية والذي لم يرق الى مستوى احتياجات تلك البلدان من جهة، وان توفير الحاجات الأساسية بما تتصف به من كلفة عالية مع ارتفاع معدل النمو السكاني فيها من جهة ثانية جعلت إمكانية تحقيق هذا المنهج شبه مستحيلا.

في أواسط عقد الثمانينات وفي ظل تزايد الضغط الدولي لاسيما من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي، قامت تلك البلدان بتخفيض الإنفاق العام لاسيما النفقات الاجتماعية مما عزز من فشل تحقيق هذا المنهج، ليتم العودة من جديد الى فكرة الأثر ألتساقطي للنمو بوصفه بديلاً عن هذا المنهج وبافتراض ان النمو الاقتصادي سيؤدي لا محال بترشيح المنافع على السكان رغم ان الواقع اثبت سابقا عدم صحة تلك الطروحات، كما ولم يثبت الواقع هو الأخر فرضية أن تكاليف سياسة

التكييف الهيكلي والخسائر الاجتماعية الناجمة عنها تعد نتائج عرضية مؤقتة وقصيرة الأجل تزول عند جني ثمار التنمية في الأمد الطويل، إنما اثبت الواقع حصول تدني واضح في أوضاع الفئات الاجتماعية الدنيا، وقد اعترف دعاة الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي بما فيهم البنك الدولي بان تطبيق تلك البرامج لم تكترث بالآثار الاجتماعية لهذه البرامج على الفقراء.

إن هذا الواقع حتم تقديم طروحات جديدة تمثلت في ظهور مفهوم التنمية البشرية ومن ثم التنمية البشرية المستدامة على وفق تطور حاجات المجتمعات الذي فرضها التقدم العلمي والتقني ، أذ بات توفير الحاجات الأساسية بعيدا عن التفضيلات لا يلبي تطور تلك المجتمعات، ولم يكن هذا الفهم بعيداً عن تبدل هياكل الاقتصاد الرأسمالي العالمي نفسه والعلاقات الاقتصادية الدولية المحيطة به، إن تطور مفهوم الحاجات الأساسية الى مفهوم التنمية البشرية الذي يشتمل على معاني اجتماعية وإنسانية استنادا الى دعوات منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، جعل نجاح التنمية يتعلق بمقدار تأثيرها الايجابي في الفقر والبطالة وعلى توزيع الدخل، وليس مجرد تحقيق تنمية مجردة، ثم ليتم الانتقال الى مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي دعت إليه اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987[3] والذي أضاف بعدا جديدا على المفهوم وهو البعد المستقبلي بتوكيده ضرورة المحافظة على الموارد البشرية وعدم استنزافها من الجيل الحالي وعلى حساب الأجيال المقبلة، مما يحتم ضرورة عدم الإسراف في استخدام الموارد المتاحة الطبيعية منها والبشرية، مع وكيد قابلية الاستمرار والتجديد فيها، فضلاً عن معالجة الاختلالات البيئية الناتجة عن تغير البنى الصناعية للبلدان الرأسمالية المتقدمة وإعادة توزيعها جغرافياً.

إن منظور التنمية البشرية المعروض في تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1990 يسوق التنمية البشرية على إنها هدف التقدم الاجتماعي ومقياسه. وإنها احد سبل رفع مستوى الدخل وإنتاجية العمل، إلا إن هذه الزيادة في كلا العاملين لا تكون لها قيمة إلا بمقدار ما تسهم به في نمو رفاهية الناس.

والتنمية البشرية "تعني على السواء عملية توسيع خيارات الناس ومستوى ما تحقق من رفاهيتهم[4] وعند التعامل مع توسيع خيارات الناس ينبغي الأخذ في الاعتبار إن هذه

الخيارات، في واقع الحال، تشمل طيفاً واسعا من القضايا التي تهم الناس وان هذا الطيف يتغير تبعاً للتطور.

إن هذا المفهوم يثير ثلاثة إبعاد تظل أساسية على مستويات التنمية كافة: حياة طويلة صحية، واكتساب المعرفة، والحصول على الموارد اللازمة لتحقيق الحياة الكريمة. إن هذه الأبعاد تحدد نوعية حياة الفرد وفرص تطوير قدراته. ومن أهم هذه الحريات، الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن عملية التنمية البشرية، من وجهه النظر المثارة هنا، قادرة على تحقيق جملة أهداف أهمها تحقيق انخفاض في معدل الولادات، وفي معدل الوفيات لاسيما للأطفال، ونمو المستوى التعليمي للنساء، فضلاً عن زيادة الدخل. لإتاحة مستوى لائق للعيش، مما يؤدي الى إبعاد شبح الفقر.

إن الثراء المادي، تبعاً للأهداف المثارة سابقاً يلعب دوراً بارزاً في حياة الناس. ولكن ينبغي إلا نبالغ في أهمية هذا الدور. ما دام هناك غايات أخرى يبتغيها الإنسان، كالديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، وصيانة وتطوير التراث الثقافي. فضلاً عن ذلك فأن الغنى لا يضمن الاستقرار والاندماج الاجتماعي. كما وأن حاجات الإنسان لا تقتصر على الرخاء المادي حسب، أنما يستهدف حياة طويلة موفورة الصحة، والتواصل الثقافي والعلمي، والمشاركة في الفعاليات العامة، وصيانة البيئة الطبيعية "قد توسع الثروة القومية خيارات الناس ولكنها قد لا توسعها أيضا. إن الأمر الحاسم هو ما تفعله الأمم بثرواتها وليس الثروة نفسها. وما لم تدرك المجتمعات أن الثروة الحقيقية هي شعوبها، فأن الهوس المفرط في صنع الثروة المادية يمكن أن يحجب الأهداف النهائية المتمثلة في أغناء الحياة الإنسانية"[5]. وعلى وفق ما تقدم أنفاً فأن مستوى الدخل الذي تحققه دولة ما اليوم قد لا يضمن ازدهاراً اقتصادياً في المستقبل.

إن الصفة الأساسية لمنظور التنمية البشرية هي "لا يحتاج الناس الى دخول هائلة لتحقيق العيش الكريم" إذ قد يؤدي الدخل العالي الى توسيع خيارات الناس، إلا أن ذلك غير مؤكد، بمعنى احتمال سريان مبدأ تناقص المنفعة الحدية للدخل للتنمية البشرية"[6] على وفق دعاة المدرسة الحدية.

ثانيا: التنمية المستدامة والعوامل البيئية

إن جهل الجوانب الاجتماعية والبيئية للتنمية، ورسوخ قوالب فكرية تنطوي على إضفاء صفة الإطلاق على المؤشرات الاقتصادية الكمية، قد خلقت أزمات على نطاق عالمي.

وعلى وفق تلك المؤشرات فأن العوامل المولدة للنمو الاقتصادي هي: موارد بشريه، وأصول إنتاجية ثابتة (موارد مادية)، والموارد الطبيعية (الرأسمال الطبيعي). إلا انه وفي السنوات الأخيرة أخذ العامل البيئي يفرض قيوداً متزايدة على النمو الاقتصادي. أن الافتقار الى التقدم في الفكر الاقتصادي أدى الى عدم الاهتمام بالقيود البيئية وتأثيرها في النمو الاقتصادي. ولكن وبعد تعاظم المشاكل البيئية، بدأ الاهتمام بهذا العامل وتأثيره الاقتصادي مما حفز على سوق مفاهيم جديدة للنمو.

يعد التطور البيئي–الاقتصادي "تقني المنشأ" مادام التقدم التقني كثيف الاستخدام للموارد الطبيعية ومدمرٌ للبيئة ويستند الى استخدام وسائل الإنتاج من دون اهتمام للضوابط البيئية. ولاستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة، والاستخدام غير العقلاني للموارد المتجددة (يتجاوز إمكانية تجديدها وتعويضها) ورمي كميات من النفايات أكبر من القدرة الاستيعابية للبيئة.

كل ذلك أدى الى جملة إضرار من مثل تدهور صحة الإنسان واستنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة. فضلاً عن ارتفاع حاد بالتكاليف الاجتماعية للإنتاج.

اهتمت النظرية الاقتصادية والى حد قريب بعاملين للتنمية الاقتصادية هما: العمل ورأس المال. وكان الاعتقاد أن الموارد الطبيعية باقية الى الأبد وفي الإمكان استهلاكها وبغض النظر عن إمكانية تجديدها. ولم تأخذ النظرية الاقتصادية في الحسبان التلوث والتدهور الصحي وانحطاط البيئة، ولم تكن الآثار العكسية للنمو الاقتصادي على هذه العوامل تؤخذ في الحسبان.

لم يكن هذا التأثير للنمو الاقتصادي مثار تذمر إلا في الربع الأخير من القرن الماضي. وهذه مسألة مفهومة، لأن النمو الاقتصادي لم يسبب أي تغييرات بيئية كبيرة على النطاق العالمي

نظراً للمستوى المتدني نسبياً للقوى الإنتاجية. منذ ذلك الوقت بدأ العالم يعي الحاجة الى رؤية اقتصادية فيما يتصل بالعامل البيئي نتيجة الإخلال الحاد في وضع البيئة من جراء تنامي القوى الإنتاجية وتزايد السكان.

كان لنمط التصنيع والاستهلاك السائدين على مدى السنوات الماضية أثرُ لم يسبق له مثيل على البيئة: كاستهلاك الوقود غير العقلاني واستهلاك الماء الصافي، وانبعاث غاز ثاني وأكسيد الكربون، مع إهمال كامل للسعة المحدودة للبيئة في القدرة على امتصاص مختلف أنواع النفايات والتلوث الذي تولده الأنظمة الاقتصادية؛ فضلاً عن تناسي محدودية الموارد الطبيعية غير المتجددة (المعادن المختلفة، والنفط، وغيرها).

إن إهمال هذه العوامل ولدت العديد من المشاكل من مثل التغير المناخي للكرة الأرضية، وتأكل طبقة الأوزون، والإمطار الحامضية والتصحر، وانحسار الغابات، والنقص في المواد الخام، وتلوث البحار.....الخ. وإذا استمر هذا التدهور البيئي فإنه سيؤدي الى تغييرات في البيئة ينتج عنها عواقب لا يمكن التكهن بها.

إن وعي الطبيعة الكارثية لصيغ التنمية الاقتصادية شجعت على نشوء مفهوم للتنمية سمي بالتنمية المستدامة وقد لعبت التقارير التي صدرت عن (نادي روما) دوراً كبيراً في هذا المجال، وأسهمت في ولادة مفاهيم التنمية البشرية والمستدامة.

وعلى الرغم من تباين إسهامات الدول الفقيرة والدول الغنية في ظهور المشاكل العالمية وفي تأثيراتها في البيئة. وعدم عدالة الضرر البيئي عليهما إذ أن إسهامات الدول المتقدمة صناعياً في خلق المشكلة هي اكبر بكثير من إسهامات الدول النامية إلا أن تحمل الدول النامية التبعات البيئية السلبية أكثر من غيرها.

إن المشكلة لا تكمن في تخفيض حجم الاستهلاك بقدر ما هي في البحث عن أنموذج جديد للاستهلاك في مصلحة التنمية البشرية. وهنا يجب التأكيد بضرورة عدم تقليد خطوات الدول المتقدمة صناعياً من جهة، وضرورة توافر التزام عالمي بتخفيض حجم الضرر البيئي وبعدالة أكثر في تحمل مسؤولية وتبعية هذه المشكلة، إن أ نماذج الاستهلاك المتبعة في الوقت الحاضر لا سيما من قبل البلدان المتقدمة اقتصادياً تؤدي الى نضوب الموارد والى تعاظم عدم المساواة في تحمل الأعباء والنتائج.

إن الانموذجات الاقتصادية والاستهلاكية المتبعة في الدول المتقدمة صناعياً قد أضحت مستنفدة الى حد كبير للموارد الاقتصادية ومدمره للبيئة ولم تعد مثلاً يحتذي به يقدم الى الدول النامية. وهذه هو الموضوع الأساس في الوثائق والتقارير للعديد من المؤتمرات الدولية، وأن التنمية المستدامة باتت الحل الوحيد الممكن للمشاكل العالمية في الوقت الحاضر.

والتنمية المستدامة على وفق ما تقدم أيضاًهي تلك التنمية التي لا تؤدي الى نمو اقتصادي حسب وإنما ضرورة التوزيع العادل لثمارها، والتي تجدِّد ولا تدمر البيئة. هذا النوع من التنمية له أهمية بالغة للفقراء إذ أنه يضمن لهم دوراً في صنع القرار في المجالات التي تؤثر في حياتهم. هذه التنمية هي للناس، وللطبيعة، والنهوض بمكانة المرأة في المجتمع، والاستدامة في أوسع معانيها هي قضية توزيع عادل لفرص التنمية البشرية بين الجيل الحاضر وجيل المستقبل. وإذا كانت التنمية البشرية هي عملية توسيع مجموعة خيارات الناس فأن الاستدامة هي تنمية الشخص وقدراته، رجلاً كان أم امرأة.

يتضمن مفهوم التنمية المستدامة الآتي[7]:

1- المساواة بين الأجيال وخلق الظروف لتقليل عدم المساواة بين الناس في الجيل الحالي. إن تنمية قدرات المورد الطبيعي ونوعية البيئة تلعبان دوراً أساسيا في تحديد فرص المساواة بين الأجيال.

2- يمكن أن يكون العامل البيئي فاعلاً في تحسين حياة الناس، وان عدم توافر الصحة والبيئة الصحية، لا تكون التنمية المستدامة ممكنة التحقيق.

3- تعديل أنموذجات الاستهلاك لا سيما تلك المبددة للموارد والملوثة للبيئة تلعب دوراً مهماً في التنمية البشرية والمستدامة.

4- توكيد حق المرأة والطفل.

ثالثا: التنمية البشرية المستدامة والحكم الصالح

إن العلاقات المترابطة بين التنمية البشرية ودور الدولة تتمحور حول كون بناء القدرات البشرية يتم في ميادين يظهر فيها ما يسمى بعيوب السوق التقليدية وأخفاقاتها، لا سيما ما يتعلق بتوفير السلع والخدمات العامة أو شبه العامة (القانون والنظام والتعليم والرعاية الصحية) والعوامل الاجتماعية والبيئية والسياسية)، فضلاً عن وجود أسواق ناقصة وانعدام الاتساق ألمعلوماتي، وتشكل إخفاقات السوق أساساً لتدخل الدولة على الأقل من وجهة النظر الرأسمالية، فعلى صعيد السوق يجب أن تتوافر جملة اشتراطات من دون توافرها يعجز السوق عن القيام بالدور المناط به، او المطلوب منه القيام به. وحتى الأنموذج الليبرالي الجديد الذي يعتمد على السلوك ألتعظيمي الرشيد لإطراف العملية الاقتصادية، يجد أن قدرة السوق على تحقيق التوازن تعتمد بشكل أساس على إمكانية استيفاء الشروط الحدية، ومن دون ذلك لا يمكن تحقيق كفاءة تخصيص الموارد، مما يعني أن بإمكان السوق أن تعطي أشارات خاطئة للفاعلين فيها.وهذا قد يتيح احتمالية تبديد هائل للموارد، أو على الأقل، عدم أمكانية تقديم الخدمات بالقدر الكافي.

وعلى وفق ذلك، من غير المحتم عمل اقتصاد السوق بالكفاءة المطلوبة ما لم تتوافر الشروط الآتية:

1- عدم وجود نواقص في السوق تحد من آلياته (كمال السوق).
2- قدرة السوق على عكس الآثار الخارجية، وتحويلها الى مؤشرات داخلية قادرة على عكس التكاليف والمنافع الاجتماعية في أسعار السوق.

3- شفافية السوق، مع تكافؤ الفرص لجميع المتعاملين بها في الحصول على المعلومات وأتاحتها بأدنى كلفة ممكنة.

4- حرية انتقال وحركة عوامل الإنتاج جغرافيا وقطاعيا.

إن عدم سيادة هذه الشروط، والافتقار الى أسواق بعض السلع فضلا عن عدم التعويض عن بعض

التكاليف والمنافع المترتبة لإطراف العلاقة في السوق، وعدم تضمينهم ثمن ما يسببونه من تكاليف للآخرين، أو عند عدم تعويض البعض الثمن الحقيقي لما قدموه من منافع أو خدمات. يجعل إمكانية عمل السوق بالكفاءة المطلوبة شبه مستحيلة وتفقد قدرتها على تحقيق التوازنات الاقتصادية المطلوبة، مما يتطلب تدخل الدولة لعلاج المشاكل الآتية: -

1- علاج ظاهرة فشل أو عدم كمال السوق لاسيما ظهور منشآت احتكارية تحدد الكميات والأسعار والحصص وتجعل إمكانية عدم الاستخدام الأمثل للموارد قائمة، وما يترتب عليه من الافتقار الى التخصيص الأمثل للموارد.

2- معالجة الآثار الجانبية لبعض الأنشطة الاقتصادية والتي لا يمكن لإلية السوق تضمينها او عكسها في أسعار السوق للسلع المتولدة عن هذه الأنشطة (تلوث البيئة مثلا).

3- هناك سلع لا تستطيع قوى السوق إشباع الحاجة إليها بالقدر المطلوب اجتماعيا (الدفاع والأمن).

4- تعرض السوق للتقلبات الاقتصادية الدورية، مما يصاحبها مشاكل عدم الاستقرار، والتي تتطلب تدخل الدولة (البطالة، التضخم، النمو غير المستقر).

5- علاج ظاهرة اختلال توزيع الدخل، وعدم قدرة السوق على تحقيق عدالة توزيع ذلك الدخل بسبب تأثره بالعديد من الاعتبارات، من مثل الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، والممارسات الاحتكارية في السوق، والهيكل القائم لتوزيع الثروة، وكلها عوامل لاتستطيع قوى السوق التأثير فيها على الأقل في الأجل القصير، فضلا عن توزيع الثروة والتنمية إقليميا وجغرافياً وقطاعياً.

6- معالجة عدم قدرة السوق على إتاحة المعلومات بطريقة متماثلة لجميع الإطراف العاملة في السوق، مادام الحصول على المعلومات تترتب عليه تكاليف، ليس لجميع الإطراف المتعاملة في السوق القدرة على تحملها وهذا قد يفضي الى اقتصار الحصول عليها على الفئات القادرة على الدفع ومن ثم سوء تخصيص الموارد ما لم تتدخل الدولة.

إلا أن تدخل الدولة، حتى في الميادين التي تقتضي ذلك، لا تضمن بالضرورة التحسينات المرغوبة. وهذا يرجع الى عوامل عده تتمثل بالقيود السياسية والبيروقراطية وضعف السيطرة فضلاً عن النقص في إتاحة المعلومات. ولإزالة تلك العيوب ورفع كفاءة أداء الدولة لمهماتها يقتضي القيام بإصلاحات مستمرة. وتتضمن الإصلاحات، اولاً، إدارة الحكم والمؤسسات الحكومية من منظور التنمية البشرية (إضفاء الصفة "الإنسانية"). وثانياً توسيع أعمال المواطنين المنظمة ومنحها اطر مؤسسية. وثالثاً، توسيع الاستفادة من القدرات البشرية وتنمية هذه القدرات من خلال زج المواطنين وإشراكهم بصورة مباشرة في حل المشاكل المتعلقة بحياتهم (تمكينهم).

تستطيع الدولة ومؤسساتها تحقيق الارتقاء بالتنمية البشرية، إلا أنه وفي حالة كون الدولة اللاعب الوحيد على ساحة التنمية فإنها تتولى جميع المسؤوليات دون تفويض أي دور الى المنظمات غير الحكومية، في هذه الحالة وفي ظل عدم توافر شروط الحكم الصالح فيها، يصبح الناس مجرد متلقين سلبيين للسلع والخدمات العامة المختلفة. وتتولى الدولة عملية تنظيم هذه السلع والخدمات دون الأخذ في الحسبان "الرأي العام" حسب وإنما ستغلب الى حد كبير مصالحها الطبقية ومصالح البيروقراطية المستشرية فيها.

وهنالك بعض المقاييس المقدمة من بعض الاقتصاديين يعد الأخذ بها يحقق شروط الحكم الصالح والتي أهمها: أ- المقياس الاول:- هو مؤشر التنظيم والإدارة الكلية وهو مؤشر يستند الى متوسط مجموعة من المعايير الآتية[8]:

1- التعبير عن الرأي والخضوع للمساءلة : وهو يمثل المدى الذي يستطيع فيه المواطن التمتع بحقوقه السياسية، وحرياته المدنية وصحافة مستقلة فضلا عن اختيار حكومته،والتي يمكن التعبير عنها بجملة واحدة هي مدى توافر الحريات الديمقراطية.

2- الاستقرار السياسي وغياب العنف وعدم احتمال الإطاحة بالحكومة بوسائل غير دستورية او يمكن ان تعبر عنها بالتداول السلمي للسلطة على وفق المعايير الديمقراطية.

3- فاعلية الحكومة والمتعلقة بنوع الخدمات العامة المقدمة، وأهلية الخدمات المقدمة واستقلالها السياسي، بمعنى مدى كفاءة وفاعلية أداء الدولة في توفير الخدمات العامة بعيدا عن الاعتبارات السياسية، او اعتبارات ذاتية تعبر عن مصالح فئوية محددة.

4- معيار العبء التنظيمي ويعبر عنه بالغياب النسبي للهيمنة الحكومية على: أسواق السلع، والتجارة الدولية، والنظم المصرفية: أي ابتعاد الحكومة النسبي عن كل مايتعلق بالضوابط الحاكمة في الاقتصاد المستندة الى فكر الليبرالية الجديدة.

5- معيار حكم القانون ويهتم هذا المعيار بحماية الأشخاص والملكية، وكفاءة واستقلال القضاء، وتنفيذ العقود.

6- معيار التحرر من الابتزاز ، وهو يهتم بعدم استغلال السلطة العامة او المنصب السياسي والإداري لتحقيق مكاسب خاصة.

وعامة فإن هذه المعايير تتعلق بمدى شيوع الديمقراطية ومؤسساتها الفاعلة وبمدى كفاءة الدولة في إدارة المرافق العامة، فضلا عن النزاهة والمساءلة ووجود القوانين الضابطة لحقوق التعاقد والملكية. وابتعاد الحكومة عن الهيمنة على النشاطات الاقتصادية التي تحد من الحرية الاقتصادية.

المقياس الثاني: يركز هذا المقياس بصورة حصرية على حقوق الملكية ومدى الحماية التي تتلقاها الملكية الخاصة.

وأخيرا: المقياس الثالث الذي يتعلق بمدى وجود قيود قانونية ودستورية على السلطة التنفيذية والرؤساء والزعماء السياسيين.

ويرى أسيموجلو أن هناك ثلاث خصائص رئيسة للمؤسسات الجيدة[9] تتعلق هذه الخصائص بإنقاذ حقوق الملكية لجمهره واسعة من المجتمع مما يفضي الى تحفيز الإفراد على الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية، ووجود قيود قانونية ودستورية على إعمال النخبة السياسية تمنع او تحد من قدرتهم على انتزاع دخول واستثمارات الآخرين، فضلا عن وجود

درجة من تكافؤ الفرص فيما يخص قطاعات المجتمع المختلفة تسمح بمشاركة الجميع في الاستثمار والأنشطة الاقتصادية دون وجود مبادئ غير متكافئة للبعض على حساب الأخر.

ويرى كريستيان ايجن إن المؤسسات الحصيفة هي تلك التي تستطيع لم شمل الإطراف المختلفة بأسلوب يوازن بين المصالح المتضاربة، وتجعل تحقيق الالتزامات بعيدة المدى ممكنة، وان يركز صانعو السياسة على تلك المؤسسات التي تمكن الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من إدارة محفظة اكبر من الأصول، ليس رأس المال البشري والمادي حسب وإنما أيضا الأصول البيئية والأصول الاجتماعية. وإن المؤسسات الحصيفة هي تلك القادرة على التقاط المعلومات والتغذية المرتدة وتتوقع مشكلات المستقبل وتوازن بين المصالح من خلال الشفافية وتنفذ القرارات المتفق عليها مما يتطلب وجود آليات الالتزام وتنفيذ العقود[10].

إن المهمة الرئيسة في سياسة التنمية البشرية وعلى وفق المعطيات السابقة تتمثل في تطوير نظام إداري كفء خاضع للمحاسبة، فضلا عن توافر إجراءات وآليات تحقيق الفائدة القصوى من تصرفات الدولة الاتفاقية.

وتعد السياسة البديلة المرتبطة بحقيقة أن الناس والجانب غير الحكومي، الى جانب مؤسسات الدولة، يجب أن يشاركوا في النهوض بالمسؤوليات (تطوير وتنفيذ تلك البرامج).

ويعد النظر الى عملية المشاركة (من وجهة نظر التنمية البشرية) ليس على أنها مجرد وسيلة لتنفيذ البرامج بصورة فاعلة حسب وإنما هدف بحد ذاته (التنمية الذاتية للناس وتمكينهم). وتعد المشاركة هدف، إذا أسهم الناس بشكل مباشر في تنفيذ مشاريع وبرامج التنمية بشكل كفء.

تنطوي المشاركة على تمكين الناس، أي، تفويض السلطات الى الناس واكتسابهم للمعرفة والقابلية على دراسة الخيارات وصنع القرارات والنهوض بتنفيذها. تنشأ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية حين يُستبعد الناس من عملية صنع القرار وحين يفتقدون القدرة على السيطرة على الموارد التي يمكن إن يعزز استخدامها الكفء تنمية اقتصادية مستقرة ولصالح الناس أنفسهم.

تتخذ المشاركة طيفاً واسعاً من الصيغ– من صيغة المشاركة السلبية الى صيغ حقيقية، وتعد المشاركة المقترنة بالمحاسبة والمسؤولية الجماعية الصيغة الأكثر فاعلية من المشاركة. فهي لا تشترط اتخاذ القرارات حسب وإنما المسؤولية التامة عن نتائجها الايجابية والسلبية والعمل على تحقيق الغايات والأهداف المشتركة.

إن تنمية القطاع غير الحكومي لا يعني مطلقاً تلاشي دور الدولة، بل حسن إدارة الحكم. ومن خصائص إدارة الحكم التي تتناغم والتنمية البشرية تطبيق ممارسات المشاركة ومحاسبة البيروقراطية والانفتاح للجمهور.

الخاتمة

استطاع فكر اقتصاد التنمية الرأسمالي أن يطور العديد من المفاهيم الجديدة والتي أفضت الى مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وعلى الرغم من أهمية هذه المفاهيم الجديدة وما تتضمنه من معاني وأهداف إلا أنها تبقى مفاهيم عائمة في ظل النزعة الاقتصادية الجديدة التي يسوقها منظرو الليبرالية الجديدة الداعية الى أفول دور الدولة، واقتصار مهامها في الميادين التي يظهر فيها عيوب وإخفاقات السوق. نرى انه من غير المتصور إمكانية تحقيق تلك المناهج ومفاهيم التنمية الجديدة على وفق تلك الطروحات نظرا لاختزالها عملية التنمية والمفاهيم الجديدة الى مجرد بعد اقتصادي غير قابل للاعمام متناسين العلاقة الجدلية بين رغبات تلك المجتمعات والفرص المتاحة لتحقيقها، وفي ظل أي اشتراطات يمكن ان تتحقق.

يتضمن مفهوما التنمية المستدامة :

1– المساواة بين الأجيال وخلق الظروف لتقليل عدم المساواة بين الناس في الجيل الحالي. ان تنمية قدرات المورد الطبيعي ونوعية البيئة تلعبان دوراً أساسيا في تحديد فرص المساواة بين الأجيال

2– يمكن أن يكون العامل البيئي فاعلاً في تحسين حياة الناس، وان الصحة والبيئة الصحية، بدونهما لا تكون التنمية المستدامة ممكنتي التحقيق.

3– تعديل نماذج الاستهلاك لا سيما تلك المبددة للموارد والملوثة للبيئة تلعب دوراً مهماً في التنمية البشرية والمستدامة.

4- التأكيد على حق المرأة والطفل.

إن تحقيق هذا النوع من التنمية يتطلب جملة اشتراطات تتعلق بطبيعة ودور ألدوله في هذه العملية، وقد أطلق تسمية الحكم الصالح عليها، وهنالك بعض المعايير المقدمة من بعض الاقتصاديين بعد الأخذ بها يؤدي الى تحقيق شروط الحكم الصالح والتي أهمها مؤشر التنظيم والإدارة الكلية وهو مؤشر يستند الى متوسط مجموعة من المعايير الآتية:

1- التعبير عن الرأي والخضوع للمساءلة: وهو يمثل المدى الذي يستطيع فيه المواطن التمتع بحقوقه السياسية، وحرياته المدنية وصحافة مستقلة فضلا عن اختيار حكومته، والتي يمكن التعبير عنها بجملة واحدة هي مدى توافر الحريات الديمقراطية.

2- الاستقرار السياسي وغياب العنف وعدم احتمال الإطاحة بالحكومة بوسائل غير دستورية او يمكن ان تعبر عنها بالتداول السلمي للسلطة وفق المعايير الديمقراطية.

3- فاعلية الحكومة والمتعلقة بنوع الخدمات العامة المقدمة، وأهلية الخدمات المقدمة واستقلالها السياسي، بمعنى مدى كفاءة وفاعلية أداء الدولة في توفير الخدمات العامة بعيدا عن الاعتبارات السياسية، او اعتبارات ذاتية تعبر عن مصالح فئوية محددة.

4- معيار العبء التنظيمي ويعبر عنه بالغياب النسبي للهيمنة الحكومية على: أسواق السلع، التجارة الدولية، النظم المصرفية: أي ابتعاد الحكومة النسبي عن كل ما يتعلق بالضوابط الحاكمة في الاقتصاد المستندة الى فكر الليبرالية الجديدة.

5- معيار حكم القانون ويهتم هذا المعيار بحماية الأشخاص والملكية، وكفاءة واستقلال القضاء، وتنفيذ العقود.

6- معيار التحرر من الابتزاز، وهو يهتم بعدم استغلال السلطة العامة او المنصب السياسي والإداري لتحقيق مكاسب خاصة.

وبشكل عام فإن هذه المعايير تتعلق بمدى شيوع الديمقراطية ومؤسساتها الفاعلة وبمدى كفاءة الدولة في إدارة المرافق العامة، فضلا عن النزاهة والمساءلة ووجود القوانين الضابطة لحقوق التعاقد والملكية. وابتعاد الحكومة عن الهيمنة على النشاطات الاقتصادية التي تعد من المهام الرئيسية في سياسة التنمية البشرية، وتعد السياسة البديلة المرتبطة بحقيقة أن الناس والجانب غير الحكومي، الى جانب مؤسسات الدولة، يجب أن يشاركون في النهوض

بالمسؤوليات، مما يعني ضرورة المشاركة، يعد النظر الى عملية المشاركة (من وجهة نظر التنمية البشرية) ليس على أنها مجرد وسيلة لتنفيذ البرامج بصورة فاعلة فحسب وانماكهدف بحد ذاته (التنمية الذاتية للناس وتمكينهم). وتعد المشاركة هدف، إذا ساهم الناس بشكل مباشر في تنفيذ مشاريع وبرامج التنمية المطروحة بشكل أكفأ.

وعلى أية حال، إن التنمية البشرية المستدامة لا يمكن أن تسوق إلا بوصفها جزء من التنمية الاقتصادية الشاملة من دون محاولات اختزال او قلب الأسباب والنتائج من خلال توكيد أن التنمية البشرية المستدامة ستكون سبب للتنمية، وإلا فان ذلك سيؤدي الى ضبابية العلاقات السببية والترابط الجدلي بين الاثنين، ومن ثم سيتم رفع علاقات التوزيع التي تتضمن تلك الحاجات (في هذه الحالة) الى مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية نفسها متناسين أن تلك الحاجات تتحدد على وفق تطور القوى الإنتاجية في المجتمع، ومن ثم مستوى التطور المادي له.

The Sustainable Human Development and the Rational Governance

Abstract

The economic development concept passed in many developments and the capitalism economic development ideology was concerned in how to generate the increasing of national income. After that another

concept appeared which is the basic needs concept, but the application of this concept requires high economic cost under the pressure of population growth in the developing countries, add to that the increasing pressure by international institutions on these countries to apply the economic reforms policy and structural adjustment which led to reduce the public expenditure that increased the difficulty of application of the basic needs concept, the matter which led to find a new concept for development interested in economic resources and preserving the environment.

The attainment of this kind of economic development requires many things that concern the state role that is named "The sustainable human development concept and rational governance" which include the prevalence of democracy, law governance and the people contribution in making decisions which concerns their life. The last concept included all that because it contains a number of constituents such as equity, productivity, sustainability, and contribution and these are basic constituents for sustainable development.

This study aims to explain the implication of this concept and to know its ability to meet the needs of the developing countries. This concept springs from a hypothesis saying "that the sustainable human development might not help to achieve the goals of developing countries unless it was part of comprehensive strategy".

The result which reached through this study came to be consistent with the researcher's hypothesis.

المصادر

(1) Lewis: The Theory Of Economic Growth 1955. P 431.

(2) A:Baran, Paul: The Political Economy of Growth, monthly Review press, New York, 1957.

(3) B:.Myrdal ,Gannar:Asian Drama,An Inquiry into the Poverty of Nations (3 rols) pelican Books London, 1968. p.123.

(3) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 1989.

(4) United Nations: Development Programming.

(5) (UNDP, 1990:10

(6) (UND, 1994a: 15).

(7) أ.د. هلال ادريس مجيد: رسم سياسات التنمية البشرية بناءاً على حاجات المجتمع، ص 11، مؤتمر جامعة الزيتونة،تونس 2005.

(8) راجع حول ذلك:

أ- داني روديك دار فيند سويرا مانيان: أسبقية المؤسسات (ماذا تعني وماذا لاتعني)، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2003، ص31 – 32

ب- هالي أديسون : أختيار الروابط، مامدى قوة الروابط بين نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي، المصدر السابق ص35.

(9) دارون اسيموجلو: الأسباب الجذرية، نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2003، ، ص 30

(10) كريستيان ايجن زوكي، جونارس اسكلتد، ز شالتيزي: المؤسسات المطلوبة لتحقيق ما هو أكثر من النمو، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2003، ص 42.